

القرار 2702 (2023)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9458 المعقودة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2619 (2022) و 2629 (2022) و 2647 (2022) و 2656 (2022)، وبيانه الرئاسي المؤرخ 16 آذار/مارس (S/PRST/2023/2)، وبياناته الصحفية،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بعملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة ويدعمها المجتمع الدولي، تركز على القوانين الانتخابية المُحدّثة التي وافقت عليها لجنة 6+6، والتي ستمكّن من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن،

يحيط علما بقانون الانتخابات الرئاسية رقم 2023/28 وقانون الانتخابات البرلمانية رقم 2023/27 اللذين اعتمدهما مجلس النواب الليبي في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويلاحظ كذلك أن تنفيذ هذين القانونين يتطلب التزام جميع الأطراف وإيجاد تسوية سياسية بشأن المسائل الخلافية المُعلّقة على الصعيد السياسي فيما يتصل بالانتخابات،

وإنه يشير إلى أن جميع أصحاب المصلحة الليبيين قدموا في السابق ضمانات قوية لدعم واحترام استقلال العملية الانتخابية ونزاهتها، وكذلك نتائج الانتخابات، وإنه يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التمسك بهذه الضمانات، وإنه يدعو كذلك جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم لتسوية المسائل الخلافية السياسية المعلقة المتصلة بالانتخابات، من خلال حوار تُيسره الأمم المتحدة، وبروح من التوافق، من أجل تهيئة الظروف والأوضاع الملائمة للانتخابات، بما في ذلك تهيئة بيئة آمنة، وإجراء الانتخابات على أساس قوانين انتخابية قابلة للتطبيق، وإنهاء الفترة الانتقالية،

وإنه يعرب عن قلقه إزاء الوضع الأمني في ليبيا، ولا سيما الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة في منطقة طرابلس في 14 آب/أغسطس 2023 وفي بنغازي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، وإنه يشدد على أهمية



الجهود المبكرة لمنع نشوب النزاعات، **وإنه يدعو** جميع الأطراف إلى إحراز تقدم على المسارين السياسي والأمني، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبسط السلام والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا، وإذ يحث جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي وخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي يمكن أن توجج المزيد من الانقسامات في أوساط الليبيين، وتُقوض العملية السياسية،

وإنه يعرب عن إدانته الشديدة للاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان وعواقبها على السكان المدنيين، وإذ يهيب بجميع الأطراف أن تمتنع عن تلك الممارسات وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح،

وإنه يسلم بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم الأمم المتحدة، وإذ يشير إلى القرار 2616 (2021)، **وإنه يعرب** عن القلق إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، وكذلك تأثير النزاع في البلدان المجاورة لليبيا، بما في ذلك من جراء التهديدات الناشئة عن الإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل، والنقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وعن تدفق الجماعات المسلحة والمرتبقة، **وإنه يشجع** على تعزيز الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة،

وإنه يعرب عن قلقه من التهديد الناجم عن تسريب الأسلحة والذخائر وانتشارها في ليبيا والبلدان الأخرى في المنطقة، مما يقوض الاستقرار، **وإنه يهيب** بالمؤسسات الليبية الرئيسية أن تتخذ، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات لتأمين المخزونات وإدارتها بفعالية، وتطهير المناطق الخطرة من الذخائر المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، وحماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر،

وإنه يشدد على ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، كجزء من نهج متكامل وشامل ومتسق لبناء السلام، بما في ذلك عودة أفرادها إلى بلدانهم الأصلية، **وإنه يشدد كذلك** على أن ذلك ينبغي أن يشمل التنسيق الإقليمي وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات بناء السلام،

وإنه يسلم بضرورة التخطيط لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أمني شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا ككل، وإذ يدعو السلطات الليبية إلى التعاون وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة،

وإنه يرحب بالتزامات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان بإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية وإنشاء وحدات عسكرية مشتركة لتأمين حدود ليبيا ودعم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، **وإنه يشجع** على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد،

وإنه يحث المؤسسات والسلطات الليبية على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية وأمنة على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية، وفي جميع مراحل الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات السياسية الشاملة والانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وحل النزاع وبناء السلام، **وإنه يقر** بالحاجة إلى حماية المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والعاملات في مجال بناء السلام من التخويف والتهديد والانتقام والاعتداءات، **وإنه يشجع بشدة** جميع الأطراف على تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية

لأعضاء المجتمع المدني، بمن في ذلك أولئك الذين يقومون بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، للاضطلاع بعملهم باستقلال ودون تدخل لا موجب له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وللتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف، ومكافحة خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، ولحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقا للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، للمساعدة على التمكين من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية، **وإنه يدعم** الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير انخراط النساء من مختلف أطراف المجتمع الليبي ومشاركتهن على نحو أوسع نطاقا في العملية السياسية والمؤسسات العامة، بما في ذلك التمثيل المجدي للنساء في الهيئات التشريعية في ليبيا، **وإنه يقر** بأن العملية السياسية ينبغي أن تشمل جميع الليبيين، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني،

وإنه يشير إلى أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، **وإنه يدعو** جميع الأطراف إلى السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بأداء عملها دون تعطيل أو تدخل أو تسييس، وكفالة إدارة إيرادات النفط والغاز بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في ظل رقابة ليبية فعالة،

وإنه يشير إلى أهمية الرقابة الليبية على المؤسسات الاقتصادية والمالية لليبيا، مما يشمل المسؤولية عن كفالة أن تُدار الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة، **وإنه يعيد تأكيد** أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد الإنفاق، **وإنه يقر**، في هذا الصدد، بجهود اللجنة المالية العليا بشأن إدارة الإيرادات، **وإنه يحيط علما** بالإعلان عن مواصلة توحيد مصرف ليبيا المركزي، **وإنه يكرر تأكيد** دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة على توحيد الترتيبات الاقتصادية للمؤسسات الليبية،

وإنه يعيد تأكيد عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملا بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)، **وإنه يهيب** بجميع الدول الأعضاء ذات الصلة أن تحمي الأصول المجمدة لما فيه صالح الشعب الليبي في المستقبل، بما في ذلك عن طريق منع إساءة استخدام الأصول المجمدة أو إساءة التصرف فيها؛

وإنه يعرب عن قلقه إزاء مستويات المعيشة المتدنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وحالة النازحين داخليا في ليبيا، بما في ذلك عدم قدرة النازحين داخليا على العودة إلى ديارهم بأمان بسبب مخاطر المتفجرات والتهديدات الانتقامية، **وإنه يعرب كذلك** عن قلقه البالغ إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وتعرضهم للعنف الجنسي والجنساني، **وإنه يؤكد** أهمية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، **وإنه يرحب** بالعمل الذي تنهض به البعثة في تنسيق عملية تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ودعمها، **وإنه يدعو** السلطات الليبية إلى اتخاذ خطوات نحو إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين والقيام على وجه السرعة بالتخفيف من معاناة جميع الناس في ليبيا من خلال الإسراع في توفير الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، **وإنه يحث** جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتيسير ذلك،

وإنه يشير إلى القرار 2510 (2020) الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، **وإنه يشدد** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

وإنه يحث جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، **وإنه يدعو** السلطات الليبية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1325 (2000)،

وإنه يشير إلى أهمية حماية الأطفال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، وإذ يعرب عن القلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في ليبيا رغم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ولا سيما تلك التي تنطوي على قتل الأطفال وتشويههم، واختطاف الأطفال، والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، وتجديد الأطفال أو استخدامهم، **وإنه يحث** جميع الأطراف على منع ووقف هذه الممارسات فوراً،

وإنه يقر بأن النزاع والانقسام السياسي اللذين طال أمدهما في ليبيا قد جعلتا البلد أكثر عرضة للآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات، وغيرها من الظواهر الطبيعية المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ، في جملة عوامل أخرى،

وإنه يشدد على أهمية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 الذي يبرهن على التزام أصحاب المصلحة الليبيين والأمم المتحدة بالعمل معاً من خلال نهج يقوم على الترابط بين العمل في المجال الإنساني وفي مجال التنمية وبناء السلام لمعالجة الأسباب الهيكلية للشهاشة والاحتياجات الإنسانية المتبقية بهدف دفع عجلة التغيير المفضي إلى التحول والانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين في جميع أنحاء البلد، دعماً لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

وإنه يشير إلى أنه خلص، في قراره 2213 (2015)، إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

1 - **يقرر** أن يمدد حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على النحو المبين في القرار 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)؛

2 - **يكرر** دعمه للممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتيلي، ولا سيما لدور الوساطة والمساوي الحميدة الذي يضطلع به بغية تعزيز عملية سياسية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبناء على أساس الاتفاق السياسي الليبي وخرطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، والبناء على القوانين الانتخابية المُحدثة التي وافقت عليها لجنة 6+6، **وإنه يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للممثل الخاص للأمين العام، باتيلي، والبعثة في تنفيذ ولايتهما؛

3 - **يكرر** طلبه إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل (S/2021/716)، بما في ذلك بتعزيز استخدام الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة البعثة،

ويكرر كذلك طلبه أن تقوم البعثة، في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء، خصوصاً من أجل تيسير عملية سياسية فعالة ومستدامة مع التركيز على توسيع وجود البعثة وعملياتها في شرق ليبيا، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي في التقارير المطلوب تقديمها في الفقرة 11 من هذا القرار؛

4 - **يشير** إلى خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، **ويأسف** لأن عدداً من نواتجها المتوخاة لم يُنفذ بعد ولم يجر الوفاء بجدوله الزمنية، **ويؤكد** أن الأهداف والمبادئ الناظمة المبينة في هذه الخارطة، ولا سيما في المواد 1 و 2 و 6 منها، لا تزال مهمة للعملية السياسية، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المالية ومكافحة الفساد والشفافية، **ويرفض** الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أعمال عنف أو حدوث مزيد من الانقسامات في ليبيا، **ويُدرك** رغبة الشعب الليبي في أن يقرّر من يحكمه من خلال الانتخابات؛

5 - **يحث** المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على حل المسائل الخلافية المتعلقة على الصعيد السياسي فيما يتصل بالانتخابات في أقرب وقت ممكن، **ويُدعو**، في هذا الصدد، المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى المشاركة على نحو كامل وشفاف وبحسن نية مع الممثل الخاص للأمين العام، باتيلي، في مفاوضات يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن في جميع أنحاء البلد، على أساس قوانين انتخابية قابلة للتطبيق، بهدف تحقيق أمور تشمل تشكيل حكومة ليبية موحدة قادرة على ممارسة الحكم في جميع أنحاء البلد وتمثل الشعب الليبي بأكمله؛

6 - **يرحب** بالدعم المقدم من الأمم المتحدة للمفوضية الوطنية الليبية العليا للانتخابات، **ويشجع** على مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين المفوضية من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا، فضلاً عن إجراء انتخابات محلية في جميع أنحاء ليبيا؛

7 - **يؤكد** أهمية إجراء عملية وطنية للحوار والمصالحة تكون جامعة وشاملة للجميع ومحورها الضحايا وقائمة على مبادئ العدالة الانتقالية، **ويرحب** بالجهود التي بذلها المجلس الرئاسي لإطلاق عملية المصالحة الوطنية، وبدعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بما في ذلك لتيسير عقد اجتماع بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا خلال الأشهر المقبلة، **ويرحب**، في هذا الصدد، بانعقاد اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية في برزازفيل في 20 تموز/يوليه، **ويقر** بالدور الهام للمنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، **ويهيئ** بالمؤسسات والسلطات الليبية المعنية أن تنفذ تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية ناجحة، بسبل منها كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية وآمنة، وإشراك ممثلي الشباب والمجتمع المدني في جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة؛

8 - **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في ليبيا، لا سيما في أعقاب الفيضانات الكارثية في شرق ليبيا، و**يعرب** عن خالص تعازيه لأسر الذين فقدوا أرواحهم وللمتضررين، و**يشيد** بالتضامن الذي أبداه الشعب الليبي استجابة للفيضانات، و**يدعو** الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بالتنسيق مع السلطات الليبية والأمم المتحدة، و**يدعو** السلطات الليبية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين وتيسير وصولها، و**يشدد** على الحاجة إلى منصة وطنية منسقة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للإفراج عن الأموال اللازمة لجهود إعادة الإعمار على المدى الطويل وإدارة تلك الأموال وتوزيعها بشفافية، في ظل رقابة الشعب الليبي ومساءلته على نحو فعال؛

9 - **يشدد** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا، و**يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال عنف أو أي أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم النزاعات وتعرض المدنيين للخطر وتقويض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي ينبغي تنفيذه على أكمل وجه، ويشير إلى الاشتباكات العنيفة الأخيرة التي جرت في طرابلس في آب/أغسطس 2023 وفي بنغازي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، و**يطلب** من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما يتماشى مع ولايتها ومواردها الحالية، أن تُيسر تدابير بناء الثقة والحوار والمصالحة بين الجهات الفاعلة المسلحة لمنع العنف وتصعيد النزاع من خلال وساطة البعثة ومساعدتها الحميدة؛

10 - **يشير** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة، تنطبق على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها، و**يطلب** بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالاً تاماً لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة؛

11 - **يحث** جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية؛

12 - **يهيب** بجميع الأطراف أن تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك خطة العمل التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمقرر تنفيذها تنفيذاً متزامناً ومتدرجاً ومتوازناً على مراحل، و**يحث** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق بسبل منها سحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا دون مزيد من التأخير؛

13 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن كل 60 يوماً تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

14 - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.